

تفسير البحر المحيط

@ 398 @ يقال لمكة : أم القرى ، ولمرو : أم خراسان ، و : أم الرأس : لمجتمع الشؤون ، إذ هو أخطر مكان . .

وقال ابن زيد : جماع الكتاب ، ولم يقل : أمهات ، لأنه جعل المحكمات في تقدير شيء واحد ، ومجموع المتشابهات في تقدير شيء وآخر ، وأحدهما أم للآخر ، ونظيره { وَجَعَلْنَا ذَا
ابْنِ مَرْيَمَ وَأُمَّهُُ آيَةً } ولم يقل : اثنين ، ويحتمل أن يكون : هنّ ، أي كل
واحدة منهنّ ، نحو : { فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً } أي كل واحد منهم . قيل :
ويحتمل أن إفراد في موضع الجمع . نحو : { وَعَلَى سَمْعِهِمْ } وقال الزمخشري : أمّ
الكتاب أي أصل الكتاب ، تحمل المتشابهات عليها ، وترد إليها . ومثال ذلك : { لَا
تُدْرِكُهُُ الْإِبْصَارُ } { إِلَهِي رَبِّهَا } { اللَّهُ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ }
أَمْرًا مُّتَدْرِفِهَا } إنتهى . وهذا على مذهبه الإعتزالي في أن لا يرى ، فجعل
المحكم لا تدركه الأبصار . والمتشابه قوله : { إِلَهِي رَبِّهَا نَاطِرَةٌ } . .
وأهل السنة يعكسون هذا ، أو يفرقون بين الإدراك والرؤية . وذكر من المحكم : { وَمَا
كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا } { لَا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى } ومتشابهه : { نَسُوا
اللَّهَ فَذَسِيحُهُمْ } ظاهر النسيان ضد العلم ، ومرجوحه الترك . وأرباب المذاهب
مختلفون في المحكم والمتشابه ، فما وافق المذهب فهو عندهم محكم ، وما خالف فهو متشابه
. فقلوه : { فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ } عند المعتزلة محكم {
وَمَا * تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ } متشابه . وغيرهم بالعكس . .
وصرف اللفظ عن الراجح إلى المرجوح لا بد فيه من دليل منفصل ، فإن كان لفظياً فلا يتم
إلاّ بحصول التعارض ، وليس الحمل على أحدهما أولى من العكس ، ولا قطع في الدليل اللفظي
، سواء كان نصاً وأرجح لتوقفه على أمور طنية ، وذلك لا يجوز في المسائل الأصولية . فإذا
المصير إلى المرجوح لا يكون بواسطة الدلالة العقلية القاطعة ، وإذا علم صرفه عن ظاهره
فلا يحتاج إلى تعيين المراد ، لأن ذلك يكون ترجيح مجاز على مجاز ، وتأويل على تأويل . .
ومن الملاحظة من طعن في القرآن إلى يوم القيامة ، ثم إننا نراه يتمسك به صاحب كل مذهب
على مذهبه ، فالجبري يتمسك بآيات الجبر : { وَجَعَلْنَا ذَا عِلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً }
{ وَجَعَلْنَا ذَا عِلَى قُلُوبِهِمْ } . والقدري يقول : هذا مذهب الكفار في معرض الذم لهم
في قوله : { وَقَالُوا قُلُوبُنَا فِي أَكِنَّةٍ مِمَّا تَدْعُونَا إِلَيْهِ }
وفيه إذاً ذنبا وقُرُ { وفي موضع آخر : { قُلُوبُنَا غُلْفٌ } . .

ومثبتو الرؤية تمسكوا بقوله : { إِلَّـى رَبِّهَآ } والآخرون ، بقوله : { وَكَـيْلُ لَآ }
تُدْرِكُهُ الْآبِصَارُ } . ومثبتو الجهة بقوله : { يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِّنْ
فَوْقِهِمْ } وبقوله : { عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى } والآخرون بقوله : { لَـِىْسَ
كَمِثْلِهِ شَيْءٌ } فكيف يليق بالمحكم أن يرجع إلى المرجوع إليه هكذا ؟ إنتهى كلام
الفخر الرازي . وبعضه ملخص . .

وقد ذكر العلماء لمجىء المتشابه فوائد ، وأحسن ذلك ما ذكره الزمخشري . قاله : .
فإن قلت : فهلا كان القرآن كله محكما ؟ .

قلت : لو كان كله محكماً لتعلق الناس به لسهولة مأخذه ، ولأعرضوا عما يحتاجون فيه
إلى الفحص والتأمل من النظر والاستدلال ، ولو فعلوا ذلك لعطلوا الطريق الذي لا يتوصل إلى
معرفة الله وتوحيده إلاَّ به ، ولما في المتشابه من الإبتلاء والتمييز بين الثابت على الحق
والمتزلزل فيه ، ولما في تقادح العلماء وإتقانهم القرائح في إستخراج معانيه ، ورده إلى
المحكم من الفوائد الجليلة ، والعلوم الجمة ، ونيل الدرجات عند الله ، ولأن المؤمن
المعتقد أن لا مناقضة في كلام الله ، ولا اختلاف إذا رأى فيه ما يتناقض